الأمم المتحدة

18 September 2008
Arabic
Original: English

المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

نقاط عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إضافة لمذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمين العام بشأن الالتزام بالعمل: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

180908 180908 08-49974 (A)

المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

نقاط عمل رئيسية مقدمة لنظر الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين

١ - لم يبق سوى القليل من الوقت لاتخاذ إجراء حاسم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وهو العام المستهدف. وتتيح المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر أن يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فرصة حسنة التوقيت لزعماء العالم ولجميع الجهات الفاعلة الإنمائية، لاستعراض ما أحرز من تقدم، وتحديد الالتزامات وتعزيزها، وتحديد إجراءات ومبادرات ملموسة تكفل قيام جميع البلدان بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢ - وتقتضي نقاط العمل التالية وتنفيذها، أن يبادر جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معا على أساس الشراكة. ويظل دور الحكومات مركزيا لتحقيق أي تقدم جوهري. وتعتبر منظومة الأمم المتحدة شريكا رئيسيا، كما أن للمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الخيرية، أدواراً مهمة تقوم بها.

الفقر والجوع

تشير التقديرات الجديدة للبنك الدولي إلى أن عدد من يعيشون في فقر مدقع قد انخفض من ١,٨ بليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ بليون شخص في عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التقدم المحرز في الصين. وفي نفس الوقت، ارتفع عدد من يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار مائة مليون شخص. ويمكن أن يكون ارتفاع أسعار الأغذية مؤخرا قد تسبب في زيادة عدد الفقراء بما يفوق المائة مليون شخص. وقد يكون أكثر من نصف سكان العالم حاليا يعانون من نقص التغذية، إن لم يكن من الجوع. فمن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تحقيق ما يلي:

- تأمين موارد كافية لتمكين برنامج الأغذية العالمي وغيره من برامج المعونة الغذائية من تقديم المساعدة الغذائية الطارئة.
- تأمين حصول الجميع على الأغذية الأساسية والمغذيات الرئيسية، مع النهوض في نفس الوقت ببرامج تستهدف قطاعات محددة، مثل برامج التغذية في المدارس.
- زيادة الاستثمار في مجال الزراعة، مع التركيز بشكل خاص على صغار الملاك من المزارعين، باعتبارهم عناصر رئيسية في مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية.

- مضاعفة الجهود لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على أساس شروط إنمائية بحق، بما في ذلك كفالة وصول البلدان الفقيرة على نحو ملائم وبشروط تفضيلية إلى الأسواق، وتنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة، من خلال زيادة التمويل الإضافي، وتوفير المساعدة التقنية السليمة لأقل البلدان نموا.
- تنفيذ البرنامج المتعلق بتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع.
- مساعدة البلدان النامية، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء، على اتباع استراتيجيات إنمائية وطنية للتعجيل بخطى التقدم الاقتصادي وتهيئة فرص العمل المنتج.

التعليم

يعد التعليم شرطا سابقا لتحسين حياة الشعوب وتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة ضرورة ملحة للقيام بما يلي:

- زيادة نسبة الإنفاق العام المحلي على التعليم لتبلغ ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية.
- تعزيز نظم التعليم وتوسيع نطاق قوة العمل في مجال التدريس بما لا يقل عن ١٨ مليون معلم في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥، من أجل تحسين إمكانية الحصول على التعليم ونوعيته.
- إلغاء الرسوم المدرسية وإعطاء أولوية للتعليم الأساسي من أجل توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، إذ أن أكثر من ٧٠ مليون طفل في الوقت الحالي لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية ولا يتمون مرحلة التعليم الابتدائي.
- زيادة المعونة المقدمة للتعليم الأساسي في البلدان المنخفضة الدخل إلى ١١ بليون دولار سنويا من أجل توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.
- التشديد على الإدماج ليشمل أكثر الأطفال تعرضا للتهميش، بمن فيهم المنتمون إلى أسر معيشية فقيرة أو ريفية أو من الشعوب الأصلية.
- كفالة بيئة آمنة وصحية للتعلم، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وحالات الطوارئ.

الصحة

لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة تشكل تحديا صعبا. فلا يزال عدد كبير من الناس يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها، وسبل حصولهم على العلاج معدومة أو محدودة. وثمة ضرورة ملحة للقيام بما يلي:

- تأمين تدفقات المعونة، بحوالي ١٠,٢ بليون دولار سنويا، من أجل كفالة التمويل الكافي لتعزيز النظم الصحية حتى تلبي الاحتياجات في مجال رعاية الأم والطفل وغير ذلك من خدمات الصحة الإنجابية.
- تأمين خدمات صحية شاملة للجميع، بما في ذلك السكان الفقراء، ومن يعانون من نقص الخدمات في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن.
- إنشاء برامج وطنية مخصصة لتحقيق انخفاض جذري في نسبة الوفيات النفاسية وتأمين حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.
- خفض نسبة الوفيات لدى الأطفال تحت سن الخامسة من ٨٠ في كل ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٤ في عام ٢٠١٥؛ ويلزم إيلاء اهتمام خاص بأفريقيا جنوب الصحراء حيث يوجد أكثر من ثلثي البلدان المتخلفة عن تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية.
- توفير إخصائيين صحيين مدربين في المجتمعات المحلية لتقديم الخدمات خلال فترات الحمل وبعدها، وتأمين سبل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات الرعاية التوليدية في الحالات الطارئة. وزيادة نسبة حالات الولادة التي يشرف عليها أخصائيو صحة مهرة من ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٦ وصولا إلى التغطية الكاملة بحلول عام ٢٠١٥.
- اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الأمراض الرئيسية وعلاجها.
- إجراء زيادة كبيرة على تمويل البحث والتطوير للعقاقير الضرورية لعلاج السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض الاستوائية المهملة.
- تنفيذ نهج طويل الأجل يضم أصحاب مصلحة متعددين ويشمل قطاعات متعددة، استنادا إلى خطط وطنية بشأن مرض الإيدز، وكفالة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من أجل سد الفجوة التي تبلغ ١٨ بليون دولار سنويا واللازمة لمكافحة الإيدز.
- سد فجوات التمويل الحرجة في استراتيجية منظمة الصحة العالمية لمكافحة السل، بالإضافة إلى أنشطة البحث والتطوير الجديدة، بما فيها العمل على تطوير لقاح.

- كفالة زيادة التمويل بنسبة ١٥٠ في المائة لشراكة الملاريا، لخفض عدد الوفيات من الملاريا في أفريقيا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠؛ بطرق من بينها تأمين ٢٥٠ مليون ناموسية وزيادة خدمات العلاج ورش المبيدات لبلوغ تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء.
- زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق صحية محسنة من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٥.
- تحسين إمدادات مياه الشرب لحوالي بليون نسمة يفتقرون حاليا إلى تلك الإمدادات، ومن بينهم حوالي ٣٠٠ مليون في أفريقيا جنوب الصحراء.

الاستدامة البيئية

يشكل التدهور البيئي تهديدا خطيرا لمستقبلنا جميعا. فالأثر المشترك لتدهور البيئة وتغير المناخ يمكن أن يهدد التنمية البشرية ويقوض المكاسب المحققة والجهود المبذولة في مجال مكافحة الفقر. فيلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة من أجل تحقيق ما يلي:

- كفالة حفظ الموارد الطبيعية، وإدارتها على نحو فعال وتحقيق انخفاض ملموس في نسبة تقلص التنوع البيولوجي.
- ضمان وجود اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ تتسم بالفاعلية والإنصاف بحلول أواخر عام ٢٠٠٩.
- تعزيز برامج الحد من المخاطر المناخية وبرامج التكيف، وخصوصا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا. وتشجيع التكنولوجيات الملائمة للمناخ وتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ.
- زيادة عدد البرامج والمبادرات لتحقيق نتائج بيئية في صالح الفقراء.
- إنشاء نظم قائمة على المشاركة لإدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية لصالح الفقراء.
- تعميم تدابير ترمي إلى تحقيق الاستدامة البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية. واستحداث آليات مبتكرة لإحداث زيادة كبيرة في التمويل من أجل البيئة.
- تقديم حوافز قوية ودعم مالي قوي لتحقيق إدارة وممارسات حفظ تشاركية مستدامة للغابات.

- التشجيع على التطوير الانتقائي للوقود الحيوي، بالاستناد إلى مقارنات عالمية لنسب الطاقة وتأثيراتها على الأرض والماء وفقدان الغابات وأسعار الأغذية، وذلك وفقا لخيارات مختلفة.

- زيادة الإنفاق على المياه والمرافق الصحية من ٠,٥ في المائة إلى ما لا يقل عن ١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لإحداث زيادة كبيرة في إمكانية الحصول على هذه الخدمات وفقا لما هو مقرر.

- رفع مستوى الأحياء الفقيرة على نطاق واسع وتوفير الإسكان اللائق للفقراء بتكلفة يستطيعون تحملها.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الفجوات القائمة بين الجنسين كبيرة، ولا تزال الإمكانيات الكاملة للمرأة غير مستغلة. ويلزم اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تحقيق ما يلي:

- توسيع نطاق الممارسات الواعدة وتمويلها لبلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمرأة، فيما يتعلق بالتعليم والعمل والتمثيل السياسي الكامل والمتكافئ للمرأة، وقدرتها على الوصول إلى عمليات صنع القرار.

- دعم انخراط المرأة في الأعمال الحرة وإدارة المشاريع الخاصة.

- تنظيم حملات وطنية لإذكاء الوعي بهدف تقليل المسؤوليات المترلية للفتيات ومنع الزواج المبكر والحمل المبكر.

- زيادة الجهود في مجال الدعوة والشراكات والإجراءات الملموسة على المستوى الوطني من أجل إنهاء ممارسة العنف ضد المرأة.

- تحسين القدرة الإحصائية الوطنية، وإعداد مؤشرات أكثر شمولا فيما يتعلق بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل رصد التقدم المحرز بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بفاعلية أكثر.

- كفالة التمويل الملائم في التوقيت المناسب بالقدر اللازم لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

- تعزيز العمل الموضوعي والبرنامجي لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الشراكة العالمية من أجل التنمية

يحظى وجود شراكة عالمية فعالة من أجل التنمية أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما أُحرز تقدم على جبهات عدة، كان الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء ناقصا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل:

- تحسين الوفاء بالتزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة إعادة تأكيد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ على نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الغنية، والتزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في خطة عمل بروكسل بما يتراوح بين ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، والتزام قمة مجموعة الثمانية في غلن ايغلز لعام ٢٠٠٥ بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية بمقدار ٨٠ بليون دولار (دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٤) والمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بمقدار ٢٥ بليون دولار (دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٤) بحلول عام ٢٠١٠.

- تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وفاعليتها وإمكانية التنبؤ بها واتساقها. وتعزيز المساءلة المشتركة التي تُرصد على الصعيدين العالمي والوطني.

- توسيع نطاق المبادرة المعززة لتخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين وغيرها من آليات تخفيف عبء الدين، لتشمل البلدان النامية الأخرى التي تعاني من مشكلات إجهاد الدين الشديدة، وإنشاء آلية لإعادة هيكلة الدين السيادي.

- كفالة إمكانية الحصول بتكلفة زهيدة على العقاقير الضرورية وغيرها من التدخلات المنقذة للحياة.

- تحسين الحصول على التكنولوجيا، بتكلفة يمكن تحملها، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتكنولوجيات الزراعة، وتكنولوجيا التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

- البدء في تنفيذ آليات تمويلية ابتكارية وشراكات لتسهيل نقل التكنولوجيا، وأنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- تشجيع الشركاء غير الحكوميين، بما في ذلك القطاع الخاص والهيئات الخيرية، على الاستمرار في تمويل المشاريع والبرامج ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

- تحسين القدرة الإحصائية على جميع المستويات لرصد التقدم بشكل أكثر كفاءة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المتابعة والرصد

٣ - إن تنفيذ هذه الإجراءات الرئيسية سيكون حاسما لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

- تُشجَّع الحكومات على وضع معايير إضافية في جهودها الرامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية استنادا إلى الالتزامات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الإسهامات المقدمة من القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني.

- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، وهي تعمل على نحو وثيق مع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تواصل دعم الجهود الوطنية، وأن تساعد على تقييم مدى التقدم المحرز استنادا إلى مؤشرات ومعايير متفق عليها. ويجب التركيز بوجه خاص على المؤشرات ذات المنظور الجنساني المتعلقة بالنساء والفتيات.

- سوف يساعد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على ضمان إجراء استعراض وتقييم دوليين لتحقيق تلك الأهداف.

- سوف تستمر العملية الحكومية الدولية، من خلال الجمعية العامة والاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن محافل أخرى، في الاضطلاع بأدوار حاسمة في جهود الرصد.

- إن اتخاذ الجمعية العامة قرارا بعقد مؤتمر استعراضي رفيع المستوى معني بالأهداف الإنمائية للألفية يحضره جميع أصحاب المصلحة في عام ٢٠١٠، من أجل تقييم الأداء الدولي في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق الأهداف، يمكن أن يشكل وسيلة فعالة في تحسين رصد التقدم، والنهوض بالتنفيذ والمساءلة، ودوام الإرادة السياسية.

- وسيتطلب الأمر إطلاق حملة إعلامية نشطة - تركز على الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الموجهة لبلوغ الأهداف - للحفاظ على الزخم وإذكاء الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية ودورها في تحسين معيشة مئات الملايين من الأشخاص حول العالم.